Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2):1087-1111
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.54

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The role of monetary and fiscal policy in addressing inflation in Iraq*

Researcher: Hussein Muhammad Abd al-Mueen al-Rubaie(1), Assist. Prof. Dr. Aws Fakhr al-Din Ayoub al-Juwaijati(2)
College of Administration and Economics - University of Mosul
(1) hussein.muhamed.100@gmail.com (2) awsjwejatee@uomosul.edu.iq

Key words:
Monetary policy, fiscal policy, inflation.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***10 Nov. 2023***
Accepted	***04 Jan. 2024***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

© 2024 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Hussein Muhammad Abd al-Mueen al-Rubaie
College of Administration and Economics - University of Mosul

Abstract:
The study aims to demonstrate the degree and importance of monetary and fiscal policies and their impact on inflation rates in Iraq. The study aims to know the variables that affect inflation. As for the structure of the study, two approaches were used. The first is the theoretical framework of the monetary and fiscal policies for the research, while the second approach includes measuring and analyzing the impact Monetary and fiscal policies in addressing inflation in Iraq for the period (1990-2021) through the Regression Model for Distributed Time Lags (ARDL). The study concluded that monetary and fiscal policy variables have a significant and strong impact on inflation. Therefore, coordination and integration between monetary and fiscal policies has a significant impact on Maintaining acceptable levels of inflation rates, as well as showing the existence of causal relationships between inflation and monetary variables on the one hand, and between inflation and financial variables on the other hand.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2):1087-1111
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.54

دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم في العراق*

الباحث: حسين محمد عبدالمعين الربيعي
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الموصل
hussein.muhamed.100@gmail.com

أ.م.د. أوس فخرالدين أيوب الجويجاتي
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الموصل
awsjwejatee@uomosul.edu.iq

المستخلص

تهدف الدراسة إلى قياس وتحديد العلاقات الدالية لمتغيرات السياستين النقديَّة والماليَّة وقياس معنوية تأثيرها في التَّضخُّم في المدى القصير والطويل في العراق, أما هيكل الدراسة تم استخدام منهجين الأول الإطار النظري للسياستين النقدية والمالية الخاص بالبحث , في حين يتضمن المنهج الثاني قياس وتحليل أثر السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في العراق للمدة (1990-2021) من خلال أنموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) , وتوصلت الدراسة بأن متغيرات السياسة النقدية والمالية تأثيرها معنوي وقوي على التضخم، لذلك يعد التنسيق والتكامل بين السياستين النقدية والمالية له الأثر الكبير في الحفاظ على مستويات مقبولة من معدلات التضخم, وكذلك تبين وجود علاقات سببية بين التضخم والمتغيرات النقدية من جهة، وبين التضخم والمتغيرات المالية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، التضخم.

المقدمة:

يُعدُّ مؤشر التَّضخُّم أَو معدل ارتفاع المستوى العام للأَسعار من أَبرز المؤشرات لقياس أَداء الاقتصاد نظراً لانعكاساته المباشرة على القدرة الشرائية وعلى رفاهية المستهلكين ونمط الإنفاق والادِّخار الخاص بالعائلات والشركات , كما يؤثر معدل التَّضخُّم على متغيرات الاقتصاد الكلي عامة والمتغيرات النقديَّة خاصة الَّتي تلقي بظلالها وانعكاساتها على فاعلية السياسة النقديَّة , لذلك نجد الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء تسعى إِلى تحقيق معدلات تضخم مقبولة عن طريق إِعادة هيكلة الاقتصاد بإعادة توجيه سياساتها الاقتصاديَّة الكلية سيما النقديَّة والماليَّة , بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الوطني افتراضاً يتم التحكم في عرض النقد بواسطة السلطات النقديَّة (البنك المركزي) غير ان الحكومة أَو وزارة الماليَّة ذاتها قد تعمل أَحيانًا بشكل ينتج عنه تغيرات في عرض النقد تتعاكس مع أَهداف البنك المركزي, ويمكن للسياسة الماليَّة أَن تؤثر في العرض النقدي بالتأثير ليس فقط في حجم الموجودات الماليَّة والحقيقية التي يحتفظ بها المجتمع، وإِنَّما في محتوى أَو تركيب هذه الموجودات ويتولد ذلك عن طريق سياسة الاقتراض الحكومية من جهة ومن جهة أُخرى عن طريق استعمال الحكومة للنقد الحاصل من فائض الضرائب، ففي حالة وجود عجز في الموازنة فإِنَّ الحكومة ستضطر إِلى اقتراض اموال كافية لتغطية العجز المذكور.

أَهميَّة الدراسة:

تُعدُّ عملية التوافق والتكامل بين السياستين النقديَّة والماليَّة وتنسيق العلاقة بينهما من الموضوعات المميَّزة في الاقتصاديات الحديثة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، لأَنَّ عدم التنسيق بين السياستين قد يخلق تضارب في تحقيق الأَهداف وانعكاساتها على التضخم، وإِفشال

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

إحدى السياستين في تحقيق أهدافها، وتأتي هذه الأهميَّة من المنطلقات النظرية للمدارس الاقتصاديَّة المفسرة للسياستين .

مشكلة الدراسة:

هناك تعارض في الأهداف وكيفية استعمال أدوات السياسة النقديَّة والماليَّة، فزيادة الإنفاق العام عن الإيرادات العامة يودي إلى ارتفاع في عجز الموازنة، الأمر الَّذي يعتمد على قدرة السلطة النقديَّة على تمويل العجز من دون أن يؤثر سلبًا على المتغيرات النقديَّة والكلية والمتمثلة في بحثنا بالتَّضخُّم ، كذلك فإنَّ استعمال السياسة النقديَّة لوحدها أو السياسة الماليَّة لوحدها قد يؤدي إلى اختلال التوازن بين المتغيرات الاقتصاديَّة الكلية ومن ثُمَّ حدوث التَّضخُّم، وعليه يمكن تحديد المشكلة عن طريق طرح التساؤل التالي هل أن عملية التوافق والتكامل بين السياستين النقديَّة والماليَّة وتنسيق العلاقة بينهم يمكن من استهداف معدل التَّضخُّم المرغوب؟

فرضية الدراسة:

إنَّ تنسيق العلاقة بين السياستين النقديَّة والماليَّة يؤدي إلى الحفاظ على مستوى تضخم مقبول نسبيًا؛ لأنَّ الهدف الأساسي للسياسة النقديَّة متمثل بالحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق معدلات منخفضة للتضخم ، وعليه يمكن صياغة عدد من الفرضيات تكون منطلقا لدراستنا، وهي:

الفرضية الأُولى:هناك علاقة طردية بين الانفاق العام والتضخم.

الفرضية الثانية: إنَّ التكامل أو التنسيق بين السياسة النقديَّة والمالية يؤدي إلى تحقيق التضخم المستهدف.

الفرضية الثالثة: إنَّ تمويل العجز المالي بزيادة المعروض النقدي يؤدي إلى التضخم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس وتحديد العلاقات الدالية لمتغيرات السياستين النقديَّة والماليَّة وقياس معنوية تأثيرها في التَّضخُّم في المدى القصير والطويل في العراق وللمدة الزمنية (1990 – 2021) وبإستخدام أنموذج (ARDL).

منهج الدراسة:

أعتمد الباحث في الدراسة على منهجين , المنهج الاول : المنهج الاستقرائي بالأسلوب الوصفي لتوصيف الاطار النظري للسياسة النقدية في التأثير على معدل التضخم , والأسلوب الثاني: المنهج الكمي لبيان درجة تنسيق العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية وأثرها في مواجهة التضخم.

حدود الدراسة:

تغطي الدراسة فترة زمنية طويلة تمتد من (1990 – 2021) واتخذت الدراسة من العراق كنموذج لتطبيق السياسة النقدية والمالية.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيم للسياسة النقدية

1-1 مفهوم السياسة النقدية

أشار قاموس نيو بالجريف للاقتصاد على إنها الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية للتأثير على الظروف النقدية وغيرها من الظروف المالية في السعي لتحقيق الهدف الاوسع للنمو المستدام للناتج الحقيقي والعمالة المرتفعة واستقرار الأسعار (Bhattacharyya, 2012: 20). والسياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في كمية عرض النقود، وتشير الى أن التغير في كمية العرض النقدي تؤدي الى تغيرات تناسب طردياً في

المستوى العام للأسعار ثم تغيرات تناسب عكسياً في قيمة النقود (Khadija, 2015: 7 – 9).
وفي الفكر الكينزي يرى كينز أن النقود إضافة لكونها وسيلة للمبادلة فهي وسيلة مخزن للقيمة وإنها تتأثر بأسعار الفائدة لذلك يقوم الافراد في تغيير محفظتهم المالية، من خلال نظرية تفضيل السيولة، وأن الأثر الأساسي لتغيرات عرض النقد تمن في النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من دخولهم بشكل سائل (نقود سائلة)، وحدوث التضخم ليس سببه الرئيسي النقود، ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر في المستوى العام للأسعار .(Manahi, 2014: 115 – 116)

أَمَّا السياسة النقديَّة في فكر النقديين (فريدمان) فيعدون أَنَّ عرض النقود له أَهميَّة كبيرة ولا بد أَن يتماشى مع معدل النمو بوصفه المحدد للنشاط الاقتصادي، ويرى (النقديون) أَنَّ السياسة النقديَّة السليمة هي التي تتحكم في نمو الكتلة النقديَّة بما ينسجم مع معدل النمو، وأَنَّ سبب حدوث التَّضخُّم هو نمو كمية النقود بصفة تتحكم في نمو الكتلة النقديَّة بما ينسجم مع معدل النمو، وأَنَّ سبب حدوث التَّضخُّم هو نمو كمية النقود بصفة أكبر من نمو الناتج الداخلي الخام (Ikram & Abdul Latif, 2018, 18).

وعن طريق المفاهيم السابقة يمكن تقديم مفهوم للسياسة النقديَّة بأَنَّها جميع الإجراءات النقديَّة وغير النقديَّة التي تنظم السيولة العامة للاقتصاد بالعرض النقدي لتحقيق أَهداف اقتصاديَّة مرغوبة وتجنب الأَهداف غير المرغوبة.

2-1 اهداف السياسة النقدية

وتتمثل اَهداف السياسة النقديَّة بما يأتي:

أولاً: تحقيق المستوى العام للأَسعار:

يُعدُّ أَحد الأَهداف المميَّزة التي تسعى السلطة النقديَّة بلوغها للحد من الوقوع في التَّضخُّم والسيطرة على تحركات الأَسعار بتجنب المتغيرات التي تؤثر في قيمة العملة المحلية داخلياً وخارجياً، وتعويض البنك المركزي على إبقاء الأَسعار منخفضة، ولاستقرار الأَسعار فوائد عديدة منها تحسين مستوى المعيشة، الاحتفاظ بالنقود على شكل نقد، تعزيز النمو الاقتصادي، تحفيز الاستثمار المحلي والأَجنبي على حد سواء (Trichet, 2011, 55-57).

وتوفير الاستقرار النقدي والتقليل من التَّضخُّم يشمل استقرار أَسعار الفائدة، واستقرار الأَسواق الماليَّة، استقرار أَسعار الصرف (Muhammad, 2017, 493-494).

ثانياً: تحقيق الاستخدام الكامل:

من بين الأَهداف التي تسعى السياسة النقديَّة التي تحققها أَن يكون مستوى التشغيل كاملاً أي بمستوى مرتفع من التشغيل بحرص السلطات النقديَّة على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أَعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقديَّة اتِّخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد البطالة وما يصاحبها من عوامل انكماشيَّة في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعيَّة، واتِّباع إجراءات ترفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة والاستعمال الكامل يعني غياب البطالة الاجبارية وهو لا يعني اختفاء البطالة ووصولها إلى الصفر.

ثالثاً: تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب:

تسعى جميع دول العالم النامية المتعددة وحكومات العالم إلى تحقيق هذا الهدف؛ لأَنَّه يعكس درجة تطور النشاط الاقتصادي؛ إذ يعرف بأَنَّه الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي والحقيقي وزيادة دخل الفرد الناجمة عن الاستغلال الكافي للموارد الاقتصاديَّة، ويتحقق ذلك بالزيادة المستمرة للإنتاج الوطني من السلع والخدمات؛ إذ كلما كان معدل النمو الاقتصادي الوطني اكبر من المعدل السكاني كان افضل لرفع مستوى المعيشة للأَفراد (Mohamed et al., 2021, 570).

رابعاً: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يوضح ميزان المدفوعات الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بين الدولة والعالم الخارجي، ويكون في صالح الدولة عندما تكون إيراداته من الدول الخارجية بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح، فالعجز في ميزان المدفوعات معناه أنَّ الدولة تدفع أكثر مِمَّا تستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية، فتقوم السلطات النقديَّة بتقليل العجز بقيام البنك المركزي بزيادة سعر إعادة الخصم مِمَّا يدفع المصارف التجارية بزيادة سعر الفائدة مِمَّا يؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان، ومن ثُمَّ ينخفض الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصاديَّة غير المصرفية لمحاولة تقليص استيراداتها. (Dalf, and Zhou, 2021, 383).

3-1 أدوات السياسة النقديَّة:

ترتكز السياسة النقديَّة في إدارتها لعضو النقود والائتمان المصرفي على نوعين من الأدوات منها أدوات كمية (غير مباشرة) وأدوات نوعية (مباشرة) ويمكن توفيرها فيما يأتي:(Abdel Qader, 2020, 68).

اولاً: الأدوات الكمية (غير المباشرة):

توصف هذه الأدوات بأنَّها غير مباشرة، بمعنى أنَّ التأثير على المعروض النقدي ليس تأثيرا مباشراً، ولكنه يؤثر على المصارف أوَّلًا، ثم تؤثر هذه المصارف على الائتمان، وتؤثر في النهاية على عرض النقد وتقسم هذه الأدوات إلى عمليات السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم، نسبة متطلبات الاحتياطي القانوني (Al-Hakim & Youssef, 2021, 57).

1- عمليات السوق المفتوحة:

تُعدُّ الأداة الأكثر أهميَّة في البلدان المتقدمة؛ لأنَّها تمتلك أسواقاً مالية اكبر حجماً واكثر تطوراً وكون المبادرة عند استعمالها تكون بيد البنك المركزي، وتعني بمعناها الضيق قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السنوات الحكومية والأوراق التجارية واذونات الخزينة في السوق الماليَّة، وبمعناها الواسع تعني بيع وشراء الأوراق الماليَّة والذهب والعملات الأجنبية فضلاً عن السندات الحكومية في تلك الأسواق، فعند اتِّباع سياسة نقدية توسعية يقوم البنك المركزي بالدخول إلى السوق المالي كمشتري الأوراق الماليَّة المتمثلة بالسندات الحكومية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل سيسهم في رفع مستويات المعروض النقدي بقدرته على توسيع الاحتياطيات النقديَّة للمصارف ومن ثم زيادة قدرتها على منح الائتمان، أمَّا عند اتِّباع سياسة نقدية انكماشيَّة فسيدخل البنك المركزي كبائع للأوراق الماليَّة وهذا سيحدد من قدرة المصارف على منح الائتمان لانخفاض احتياطاتها ومن ثم انخفاض العرض النقدي .(Dragne & balaceanu, 2014, 304 – 306)

2- سياسة سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم على أنَّه معدل الفائدة على القروض الممنوحة مِن البنك المركزي لخصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على السيولة، وتُعَدُّ الأدوات التقليدية التي يستخدمها البنك المركزي للحد من قدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان (القروض) للأفراد والمؤسسات، وبشكل عام يؤثر معدل إعادة الخصم على تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطيات، وقدرة البنوك واستعدادها لمنح القروض (Meherhera & Bouchama ,2021, 855)

3- نسبة متطلبات الاحتياطي القانونيّ:

تشير نسبة السيولة القانونية إلى نسبة مئوية من الاحتياطات النقديَّة التي يتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها في شكل ذهب أو أوراق مالية (ودائع الجمهور) مع البنك المركزي للحفاظ على ودائع الجمهور والسيطرة على الائتمان لدى البنوك التجارية، وتتناسب متعددة هذه

البنوك في خلق الودائع بعلاقة عكسية مع نسبة الاحتياطي القانوني، بما أَنَّ البنك المركزي هو الذي يحدد هذه القيمة فإنَّه يستطيع تقييد وتسهيل خلق الائتمان.

ثانياً: الأَدوات النوعية (المباشرة):

يقصد بالأَدوات النوعية للسياسة النقديَّة تلك الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على نوعية الائتمان المصرفي، ومنح البنوك التجارية أَنواع معينة من القروض لتحقيق أَهداف اقتصاديَّة معينة ومن هذه الوسائل هي (Baida et al., 2021, 457).

1- سياسة تأطير القروض:

تهدف هذه السياسة إِلى الحد من قدرة المصارف التجارية على منع الائتمان بشكل مباشر وذلك عن طريق سقف أَعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه بهدف الحد من خلق الودائع المباشرة وتطبق هذه السياسة عند حدوث التَّضخُّم (معمر ومصطفى، 2021، 906).

2- النسبة الدنيا للسيولة:

تجبر البنوك المركزية المصارف التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من موجوداتها يتم تحديدها بعدد من الموجودات المنسوبة إِلى عدد من مكونات المطلوبات، لكي لا تتوسع المصارف التجارية بشكل مفرط في منح القروض. (Al-Daami & Al-Saadi, 2020, 462).

3- سياسة أَسعار الفائدة:

يتعدَّد سعر الفائدة بالبنك المركزي وفقاً للأصول ذات الربحية العالمية مثل أذونات الخزينة والودائع الجارية، بحيث تكون تكلفة الإقراض التي تتحملها المصارف أَدنى من الفائدة التي يحصل ولاسيَّما عند الإقراض من البنك لأجل الإقراض (Hussain & Hafez, 2021, 518).

4- تنظيم الائتمان الاستهلاكي:

يجري تنظيم الائتمان للأعراض الاستهلاكية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة، وتخفيض مدة الدفع، مِمَّا يؤدي إِلى الحد من حدة التَّضخُّم، وإِحداث التوازن بين الإِنفاق على السلع والخدمات والمعروض منها (Abdul Hadi & Abbas, 2021, 231).

5- الإِقناع الأَدبي:

تستعمل البنوك المركزية هذه الأداة لتحقيق هدفها المتمثل في لفت الانتباه والحذر للبنوك التجارية، تشمل هذه الإِجراءات العقوبات التي تتعرض لها البنوك لعدم تطبيق أَو مخالفة الأوامر والقوانين، لتجنب حدوث التَّضخُّم. (Baida et al., 2021, 457-458).

المحور الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

1-2 مفهوم السياسة الماليَّة:

تعرف السياسة المالية بأنها استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض للتأثير على النشاط الاقتصادي وأيضا على مستوى الطلب الكلي، وتنطوي السياسة المالية على إدارة الحكومة للاقتصاد من خلال التأثير في الدخل والقدرة الشرائية لتحقيق مستوى النشاط الاقتصادي المطلوب (Hassan, 2022, 187). وعرفها (samuelson& nordhaus 2002)على أَنَّها برنامج حكومي فيما يتعلق بشراء السلع والخدمات والإِنفاق على تحويل المدفوعات، وكذلك مبلغ الضرائب ونوعها (Ezejiofor, et. al, 2015,3)،

ويرى (peter & simeon 2011) بأَنَّها عملية إِدارة الحكومة للاقتصاد بالتلاعب بدخلها ونفقاتها لتحقيق بعض أَهداف الاقتصاد الكلي المرغوبة(Richard, 2014,37).

2-2أهداف السياسة الماليَّة:

اولاً- تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد والكفاءة الاقتصاديَّة: تؤدِّي السياسة الماليَّة دوراً مميَّزًا في تحقيق الكفاءة الاقتصاديَّة عن طريق الوسائل الماليَّة لتحقيق الرفاهية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، فضلًا عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصاديَّة والطاقات الإنتاجية داخل البلد؛ إذ تحدد الموازنة العامة ميزانية لكل قطاع وتخصص جزء من مواردها (الأموال) للقطاعات مثل (التربية والصحة والبنية التحتية)، ومن ثم يكون للحكومة الدور المحفز عند حدوث نقص في الطلب الكلي عن طريق استعمال أدواتها، زيادة في الإنفاق العام للتأثير بشكل مباشر على تخصيص الموارد، أو تخفيض الضرائب بشكل غير مباشر في تخصيص الموارد، أو كلاهما معاً (Al – Waeli, 2017, 28)

ثانياً- إعادة توزيع الدخل الوطني (التوازن الاجتماعي): يشير هذا الهدف إلى توزيع الدخل القومي والثوة بصورة توازنية ويكمن تحقيقه مِن الحكومة أو السلطة الماليَّة ليكون توزيع الدخل أكثر عدالة بين أفراد المجتمع لتحقيق رفاهية اجتماعيَّة بتوزيع الدخل المرتفع لجميع أفراد المجتمع جراء عملية النمو الاقتصادي المتحقق بشكل مباشر أو غير مباشر بفرض الضرائب التصاعدية على الدخول ثم زيادة الإنفاق العام على مشاريع الخدمات العامة والقطاعات غير الإنتاجية، ومن ثم توزيع إيراداته مرة أُخرى على الأفراد ذات الدخل المنخفض (Allen, 2020,6).

ثالثاً- تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ: أنَّ للسياسة الماليَّة دوراً مميَّزًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولاسيَّما في أوقات الرواج أو الركود لتأثيرها على المستوى العام للأسعار وعلى مستوى توظف العمالة ومستوى الدخل الوطني، ويمكن أن تكون أبرز مصادر الاختلالات هي الاستقرار الاقتصادي التي تصنف إلى نوعين من الأسباب هما ارتفاع أو انخفاض في الطلب الكلي، ووجود قوى إحتكارية تخرج من المنافسة التامة وتتمتع بدرجة كبيرة من الاحتكار في تحديد كل من الأجور والأسعار في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج(Mokhtaria, 2021, 177).

رابعاً- تحقيق النمو الاقتصاديّ: يتضمَّن النمو الاقتصادي نمو الدخل القومي الحقيقي وليس الدخل الاسمي، وتسهم السياسة الماليَّة في تحقيق هذا النمو بأدواتها للتأثير في الاستثمار والاستهلاك العام والخاص، عبر سياستها الاتفاقية، بالتوسع في الإنفاق الاستثماري الَّتي تؤدي بدورها إلى تنمية المرتكزات المادية للنمو، وكذلك النفقات التشغيلية بأدامة العمل في مؤسسات وقطاعات الدولة سواء المنتجة أم الخدمية، فضلاً عن أهميتها في تعزيز وتطوير (رأس المال البشري، وللسياسة الإيرادية دور هام في تحقيق النمو عن طريق أداتها الضريبية عن طريق تخفيض الضرائب لتشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد وتشجيعها للعمل (Nasser & Hadi, 2019, 3).

المحور الثالث: التضخم

1-3 مفهوم التضخم

يعرف التضخم بانه زيادة ثابتة ومستمرة في مستوى الأسعار العام (Karmoush, 20223, 107);ويعرفهُ ايدجمان بأنه التزايد المستمر في أسعار السلع والخدمات (Musa & Farhan, 2023, 325).

واعتبر التقليديون (الكلاسيك) بإن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، لأنه ناتج عن ارتفاع معدل الطلب المتولد عن الزيادة في كمية النقود المتاحة في التداول، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الأسعار، بسبب اعتقادهم أن كمية الإنتاج ثابتة عند مستوى التوظف الكامل من ناحية، وسرعة التداول في

النقود ثابتة في المدى القصير من ناحية أخرى (Al – Rafi'i, 2020, 264)؛ أما الكينزيين فسرو التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وعدوا التضخم بأنه تضخم طلب أي الزيادة في المقدار الكلي مقابل العرض الكلي، بمعنى قصور العرض الكلي من السلع والخدمات عن مواكبة الانفاق النقدي الكلي بنوعيه الخاص والعام، وذلك لأن الجهاز الإنتاجي غير مرن عند مستوى التشغيل الكامل. (Alpago, 2021,288).

2-3 أنواع التضخم

يتصف التضخم بتعدد أنواعه والمعيار المستخدمة للتميز بينها، الأنواع هي:

أولاً: من حيث رقابة الدولة على الأسعار

1- **التضخم الظاهر (المفتوح):** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لإرتفاع الأسعار والأجور، ويحدث تلقائياً من دون أي تدخل من الحكومة ومن خلاله تظهر الزيادة المستمرة في الأسعار استجابة لفائض الطلب، أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب ويسمى كذلك التضخم الصريح أو المطلق (Malikova & Ziyadullayeva, 2023, 203).

2- **التضخم المكبوت (المقيد):** وهو التضخم الذي لا يظهر فيه ارتفاع محسوس بالأسعار أي أن الأسعار ثابتة، وذلك بفعل سياسة الدولة الإدارية والقانونية في فرض الرقابة على الأسعار، وإن تدخل الدولة يتم من خلال سير حركات الائتمان بالتحكم بالجهاز الائتماني (Najm, 2020, 195).

ثانياً: التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية (الإنتاجية)

يقسم التضخم وفق هذا المعيار الى قسمين إنطلاقاً من القطاع الذي يشهد ارتفاع الأسعار.

1-التضخم السلعي أو الاستهلاكي: يحدث هذا النوع من التضخم في مجال قطاع السلع الاستهلاكية، والذي بواسطته يدفع بالمنتجين الى خلف زيادة في الإنتاج للمحافظة على مستويات معيشة المنتجين، وكذلك المحافظة على معدلات أرباحه. (Abdullatif & Khamas, 2017, 119)

2- التضخم الرأسمالي: يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع الصناعات الاستثمارية، ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، أي ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار مواد انتاجها وصناعتها (Najm, 2020, 196)

3- التضخم الربحي: يحدث التضخم الربحي عندما تحدد المؤسسات الأسعار خارج ضوابط وقوانين العرض والطلب في الأسواق، لذلك فإن ارتفاع الهوامش الربحية تحدث بمعزل عن ارتفاع الطلب والأجور.

4- التضخم الداخلي: يحدث هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ضمن ذلك أجور العمل وتكاليف المواد الأولية التي تسبب الزيادة في تكاليف الإنتاج. (Yahya et al., 2022, 34)

5- التضخم الأنفاقي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الانفاق الفردي والعام، بالتالي يؤدي الى تضخم أنفاقي كبير يتسبب في عجز الموازنة العامة للدولة (De paula, et. al, . 2017,183 – 202)

ثالثاً: من حيث حدة الضغط التضخمي

1- التضخم الجامح: وهو الارتفاع المستمر والسريع في المستوى العام للأسعار وبنسب عالية ومعدلات فلكية، وهذا الارتفاع يعمل على فقدان الثقة بالعملة المحلية ويصعب السيطرة عليه لان

سقف إرتفاعه بنسبة 20-200%) سنوياً، وهذه الاثار تنعكس مباشرتاً على انخفاض القدرة الشرائية للأفراد خاصة أصحاب الدخل المحدود، لذلك يعد أحد أخطر أنواع التضخم لأنه يعمل على إختلال التوازن الاقتصادي بين طبقات المجتمع وتتطلب معالجته تدخل الحكومة بوضع الخطط اللازمة للحد منه. (Malikova & Ziyadullayva, 2023, 203)

2- التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق: وهذا النوع من التضخم يرتفع فيه المستوى العام للأسعار بشكل متوسط ومتدرج ويكون الارتفاع فيه بصورة معتدلة ودائمة ومتواصلة، واختلفت أراء الاقتصاديين في تفسير هذا النوع من التضخم إذ يرى بعضهم على أنه ارتفاع بسيط في الأسعار بينما يرى البعض الأخر أن الأثار التراكمية لهذا النوع من التضخم تكون شديدة وتتضاعف بسرعة قد يتحول الى شديد أو جامح (De paula,. Et. al., 2017, 138 – 202)

3- **التضخم المتقلب:** يظهر هذا النوع من التضخم عند ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة لفترة زمنية معينة ثم تتدخل السلطات الحكومية بواسطة البنك المركزي للحد من هذا الإرتفاع لفترة معينة أخرى ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات عالية فترة أخرى وهكذا .(Al – Mubarak, 2023, 43)

3-3 آليات تأثير السياسة النقدية في التضخم

ينتقل أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد بواسطة التغييرات التي تجريها السلطات النقدية على اسعار الفائدة الاسمية وتنعكس في تغير اسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الأصول والتوقعات وأسعار الصرف، والتغير في هذه المتغيرات يؤدي الى تغير سلوك ألانفاق الكلي في الإقتصاد عبر التأثير في مكونات الطلب الكلي و صافي الطلب الخارجي، بالتالي التغيرات في الطلب الكلي تؤدي إلى التغير في الإنتاج والتضخم (Al – Daami & Al – Saadi, 2020, 87).

1- قناة عرض النقد (Monechnnel)

وهي من أقدم القنوات التي تنتقل الى النشاط الاقتصادي ، حيث تؤثر الزيادة في كمية النقود على كمية قليلة من السلع والخدمات تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى ضغوط تضخمية في الاقتصاد. إذ ارتبط تطور أهمية السياسة النقدية بتطور النظريات النقدية الاقتصادية، ووفقاً للنظرية الكلاسيكية تركز الاهتمام بالسياسة النقدية عن طريقة تأثيرها بالتحكم في كمية النقود المعروضة (كمتغير مستقل)، وبذلك يمكن التأثير في المستوى العام للأسعار (كمتغير تابع) متأثراً، لهذا تنحصر مسؤولية السلطة النقدية في التأثير على كمية النقود المعروضة على المستوى العام للأسعار، أي عندما تزداد كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر في الأسعار، كما أن انخفاض كمية النقود يترتب عليه انخفاض مماثل بنفس القدر في الأسعار، وهذه العلاقة الطردية والتناسبية بين تغيرات كمية عرض النقد من جهة والاسعار من جهة أخرى، وفي نفس الوقت تؤكد العلاقة العكسية بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار، لذلك أن المستوى العام للأسعار يتصف بالسلبية لأنه متغيراً تابعاً يستجيب مباشرة للتغيرات الحاصلة في كمية عرض النقد سواءً كانت بالزيادة أو بالنقصان، ويرجع ذلك وفقاً للتحليل الكلاسيكي الى عدم اقتراض الكلاسيكي بالعوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الأسعار كالعوامل المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي والعيني أو بسبب زيادة الأجور تكلفة من وجهة نظر المنتجين التي يستوعبونها بارتفاع أسعار منتجاتهم أو ترتفع الأسعار بسبب الحروب وغيرها من العوامل الأخرى، فعند حدوث التضخم يتم اللجوء الى تقليص عرض النقد الذي يؤدي بدوره الى انخفاض الأسعار، أما في فترة الركود يتم اللجوء الى سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقد وبدوره يحدث تحسن في الأسعار، وعليه دور السياسة النقدية تنظيم عرض النقد لتحقيق هدف الاستقرار في الأسعار. (Davoodi. Et. al, 2013, 13) (Daoud & Al – Husseini, 2023, 93 – 95).

2 - قناة سعر الفائدة (Interest rate channel)

تعد قناة سعر الفائدة القناة التقليدية للسياسة النقدية وهي مستمدة من النظرية الكينزية، إذ تعد قناة سعر الفائدة ألية انتقال أثر التغيرات في المعروض النقدي الى الناتج الكلي والتضخم من خلال البنك المركزي الذي بمقدوره تغيير أسعار الفائدة قصيرة الأجل بين المصارف والتي تؤثر على معدلات الودائع والقروض فيها عن طريق تغيير سعر إعادة الخصم، ومن خلال عمليات السوق المفتوحة بإمكان البنك المركزي التأثير على عوائد السندات الحكومية والأوراق المالية الأخرى، وبالتالي فان هذه التعديلات للسياسة النقدية ستؤثر على أسعار الفائدة الاسمية من خلال شراء الأوراق المالية، ورفع سعر إعادة الخصم يؤدي الى رفع أسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الأجل، فعند زيادة التضخم تعمل السياسة النقدية الانكماشية، حيث أن أرتفاع سعر الفائدة الاسمي وهو ما يعني رفع سعر الفائدة الحقيقي (i) سواء كان على الإيداع أو الإقراض ويؤدي بدوره الى تقليص حجم عرض النقد (M) المتداول، وان هذا الارتفاع في سعر الفائدة والانخفاض في عرض النقد المتداول، يؤدي الى التأثير على الانفاق الاستثماري بالشكل الذي يؤدي الى انخفاض الاستثمار (I) وبدوره ينخفض الطلب الكلي (D) ، وبالتالي يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار (P).

$$\uparrow \boldsymbol{i} \rightarrow \boldsymbol{M} \rightarrow \boldsymbol{I} \downarrow \rightarrow \downarrow \boldsymbol{D} \rightarrow \downarrow \boldsymbol{P}$$

ويحدث العكس عند إتباع سياسة نقدية توسعية، سيزيد البنك المركزي من المعروض النقدي (M)، مما يؤدي الى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية (i) ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال، وهذا يعمل على زيادة نفقات الاستثمار، مما يؤدي الى زيادة في الطلب الكلي والاستثمار (Mukherjee& Bhattacharya, 2011, 5).

3- قناة سعر الصرف (Exchange Rate channel)

إن زيادة الطابع الدولي للاقتصاد وسيادة سعر الصرف العائم في العديد من البلدان أدى الى منح الكثير من الاهتمام لانتقال آثار السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي من خلال التغيير في سعر الصرف، وإن السياسة النقدية بمقدورها أن تؤثر على تحركات أسعار الصرف تأثُيراً كبيراً من خلال قدرتها في التأثير على أسعار الفائدة المحلية، فالتغيرات المستقبلية في سعر الصرف ترتبط بالفرق بين أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة الأجنبية ومن خلالها تساعد على التحكم في التضخم، فتعمل هذه القناة الى جانب أسعار الفائدة، ففي حالة اتباع السياسة النقدية التوسعية، تنخفض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية (Ir) نتيجة لزيادة المعروض النقدي (M) وهذا يجعل الودائع المحلية أقل جاذبية بالنسبة الى الودائع بالعملات الأجنبية، وهذه العملية تتم من خلال انخفاض قيمة العملة المحلية (E)، يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار (P) للسلع والخدمات المتداولة وغير المتداولة، وبالتالي التأثير على الاستهلاك النسبي وبالتالي حدوث التضخم.

$$\boldsymbol{M} \uparrow \rightarrow \boldsymbol{Ir} \downarrow \rightarrow \boldsymbol{E} \downarrow \rightarrow \boldsymbol{P} \uparrow$$

أما في حالة إتباع سياسة نقدية إنكماشية، ينخفض عرض النقد (M) فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية (Ir) في الاقتصاد المحلي منه في الأجنبي، وهذا يعمل على إستقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العمالة المحلية، وهذا ما يزيد من قيمة العملة المحلية ويؤثر على الصادرات (M) فينخفض معدل الناتج المحلي (Y)، مما يصيب الاقتصاد المحلي بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها لذلك ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بالسياسات الأخرى لمعالجة آثارها السلبية. (Giovanni& shambaugh, 2007,19 – 20)

$$\boldsymbol{M} \downarrow \boldsymbol{Ir} \uparrow \rightarrow \boldsymbol{E} \uparrow \rightarrow \boldsymbol{X} \downarrow \rightarrow \boldsymbol{Y} \downarrow$$

3-4 آلية تأثير السياسة الماليَّة في التَّضخُّم:

تتمثل السياسة الماليَّة في الشكل الذي تتبعه الحكومة في تخطيط كل من الإنفاق الحكومي والضرائب والدين العام (سياسة الاقتراض) بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرغوبة ويمكن ابراز قنوات السياسة الماليَّة في التأثير على التَّضخُّم:

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2):1087-1111
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.54

1- الإنفاق العام (Government Spending)

من المعلوم أنَّ الإنفاق الحكومي له تأثيرات عديدة منها على الناتج والاستثمار وعلى الادخار والعمالة وكذلك على توزيع الدخل القومي وأبرز هذه التأثيرات في المستوى العام للأسعار (خيرة , 2019, 37) ، فعند تقليص الإنفاق الحكومي (G) ولاسيَّما الاستهلاكي وزيادة الإنفاق الاستثماري وهذا يؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك (C) أي انخفاض الطلب الكلي (TE) وبدوره يدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الانخفاض (P) (Davig and Leeper, 2009, 1).

$$\downarrow \mathbf{G} \rightarrow \downarrow \mathbf{C} \rightarrow \downarrow \mathbf{TE} \rightarrow \downarrow \mathbf{P}$$

2- الضرائب (Taxes):

وتعرف بأنَّها مبلغ من المال تفرضه الحكومة على المكلفين بدفعها جبراً مساهمة منهم في تغطية نفقاتها العامة، وتدفع مِنهم بصفة نهائية ودون أن يعود عليهم النفع الخاص مقابل دفع هذا المبلغ بوصفهم أعضاء متضامنين مع الحكومة، ويكون فرضها مرتبطا بالمقدرة على الدفع لتحقيق أهداف الدولة الماليَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة $(Khera, 2019, 41)$؛ لذلك تعد السياسة الضريبية من أبرز مصادر الإيرادات التي تعتمد عليها الحكومات، فعند ارتفاع معدلات التَّضخُّم تعمل الدولة على زيادة نسبة الضرائب (T) المباشرة وغير المباشرة، ومن ثُمَّ انخفاض استهلاك الأفراد (C) مِمَّا يعمل على انخفاض من المستوى العام للأسعار (P).

$$\uparrow \mathbf{T} \rightarrow \downarrow \mathbf{C} \rightarrow \downarrow \mathbf{TE} \rightarrow \downarrow \mathbf{P}$$

لذلك تُعدُّ قناة الضرائب مهمة للسياسة الماليَّة وأن إستعمال هذه الأداة يعتمد على التوقيت المناسب لتدخلها، فضلًا عن توفير جهاز ضريبي ذي كفاءة عالية، فضلاً عن وجود تشريعات ضريبية مناسبة. (Makeed & Achit, 2017, 78).

3- الدين العام (Public debt):

تُعدُّ سياسة الدين العام واحدة من القنوات الماليَّة المتاحة للحكومات لتمويل النفقات العامة وتحقيق الاستقرار المالي، والاستعمال المناسب لتمويل الاقتصاد الوطني، أي عندما يواجه النظام الضريبي صعوبات في جمع الإيرادات بما يكفي لتغطية النفقات، يمكن للحكومة اللجوء إلى الدين العام لسد الفجوة، بمعنى عندما تقوم الحكومة بإصدار سندات حكومية للتمويل يقوم المستثمرون والجهات الماليَّة بشراء هذه السندات مقابل عائد معين، وبهذه الطريقة يتم جمع الأموال اللازمة لتمويل النفقات، ففي حالة زيادة المستوى العام للأسعار تهدف سياسة الدين العام إلى سحب فائض السيولة من السوق، أي عندما تصدر الحكومة سندات وتجمع الأموال من المستثمرين يتم سحب فائض السيولة في الاقتصاد أي تقليل كمية الأموال المتاحة في السوق، ومن ثُمَّ يقلل من الطلب على السلع والخدمات، وبدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وهذا يساعد في علاج الزيادة في المستوى العام للاسعار (Makeed & Achit, 2017, 78).

المحور الرابع: تقدير وتحليل نماذج أثر السياسة النقدية والمالية في التضخم للمدة (1990-2021)

إن النماذج الاقتصادية القياسية بصيغتها العامة والمطلوب تقديرها وتحليلها في هذه الدراسة تأخذ الشكل الآتي:

$$INF_{it} = F(M2_{it}, RER_{it}, NIR_{it}, PSP_{it}, PRE_{it}, PDE_{it}) + U_{it}$$
$$i=1,2,\ldots,N \;;\; t=1,2,\ldots,T \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

الجدول (1): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	نوع المتغير	اسم المتغير	وحدة القياس
INF	**تابع**	معدل التَّضخُّم Inflation Rate	%
M2	**مستقل**	عرض النقد الواسع Broad Money Supply	مليار دينار

RER	**مستقل**	سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate	عملة محلية لكل دولار
NIR	**مستقل**	سعر الفائدة الاسمي Nominal Interest Rate	%
PSP	**مستقل**	الإنفاق العام (% من الناتج المحلي الإجمالي) Public Spending	%
PRE	**مستقل**	الإيرادات العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي) Public Revenues	%
PDE	**مستقل**	الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي) Public Debt	%
U	**عشوائي**	المتغير العشوائي (حد الاضطراب) Random Variable (Error)	غير محدد

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان

وسيتم استخدام التحويل اللوغاريتمي الطبيعي Natural Log (Ln) لجميع المتغيرات لعدة أسباب، منها ضمان تقريب توزيع البيانات إلى التوزيع الطبيعي، وتجنباً لحصول مشكلة عدم تجانس التباين في أخطاء أو بواقي الأنموذج المقدر، فضلاً عن إمكانية تحقق السكون أو الاستقرارية في السلاسل الزمنية لضمان توفير شروط استخدام نماذج (ARDL).

أولاً: اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج:

يعرض الجدول (2) نتائج استخدام اختبار فليبس-بيرون (PP) لاستقرارية أو سكون متغيرات الدراسة خلال المدة (1990-2021).

الجدول (2): نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات أنموذج العراق خلال المدة (1990-2021)

Variables	Level		First Difference		Integration Degree
	Intercept	Trend & Intercept	Intercept	Trend & Intercept	
Log(INF)	-3.1878** (0.030)	-4.4297*** (0.007)	—	—	I(0)
Log(M2)	-1.3706n.s (0.584)	-3.5280* (0.054)	-8.3591*** (0.000)	-8.4869*** (0.000)	I(1)
Log(RER)	-0.8856n.s (0.779)	-1.3238n.s (0.863)	-2.6395* (0.096)	-11.0990*** (0.000)	I(1)
Log(NIR)	-1.5790n.s (0.481)	-1.5494n.s (0.790)	-3.1911** (0.031)	-3.5872** (0.048)	I(1)
Log(PSP)	-1.7180n.s (0.413)	-1.9520n.s (0.604)	-3.7822*** (0.008)	-3.8948** (0.025)	I(1)
Log(PRE)	-1.1573n.s (0.680)	-2.2358n.s (0.454)	-3.5838** (0.012)	-3.4991* (0.058)	I(1)
Log(PDE)	-1.0556n.s (0.261)	-1.8518n.s (0.435)	-8.2435*** (0.000)	-10.9453*** (0.000)	I(1)

*** significant at 1% level
** significant at 5% level
* significant at 10% level
n.s not significant

القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية P-value

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة بالملحق (1)

يلاحظ من نتائج الجدول أَنَّ القيمة الاحتمالية لاختبار فيلبس-بيرون للسلسلة الزمنية لمعدل التَّضخُّم (INF) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) فهذا يعني أَنَّ هذا المتغير مستقر بالمستوى أي لا يتضمن جذر الوحدة ومن ثُمَّ فإنَّ درجة تكامله هي الصفر، أي I(0). بينما نجد أَنَّ القيم الاحتمالية لاختبار فيلبس-بيرون للسلاسل الزمنية لكل من: عرض النقد الواسع (M2)، سعر الصرف الحقيقي (RER)، سعر الفائدة الاسمي (NIR)، الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (PSP)، الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (PRE)، الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DEB) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.10) فهذا يعني أَنَّ هذه المتغيرات غير مستقرة بالمستوى أي أَنَّها تتضمن جذر الوحدة، ولكن بعد أخذ الفروق الأولى لها نجد أَنَّها صارت مستقرة وخالية من جذر الوحدة، ومن ثُمَّ فإنَّ درجة تكامل كل منها هي الواحد، أي I(1). وبذلك يتحقق شرط تقدير نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموّزع ARDL الَّذي ينص على أن جميع المتغيرات الداخلة بالأُنموذج يجب أن تكون مستقرة بالمستوى أو عند الفرق الأوَّل.

ثانياً: تحديد رتبة فجوة الإبطاء المثلى

يعرض الجدول (3) قيم معايير المعلومات لاختيار فجوة الإبطاء المثلى لأنموذج التضخم للعراق.

الجدول (3): تحديد فجوة الإبطاء المثلى لأنموذج العراق خلال المدة (1990-2021) وفقاً لتحليل (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-155.5372	NA	0.000120	10.83582	11.16276	10.94041
1	26.96462	267.6694	1.79e-08	1.935692	4.551261	2.772435
2	138.3946	111.4300*	5.08e-10*	-2.226309*	2.677881*	-0.657417*

* denotes the optimal Lag length of the variable
LR: sequential modified LR test statistic
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة بالملحق (1)

يلاحظ من الجدول (3) أَنَّ أفضل فجوة إبطاء لأُنموذج التَّضخُّم للعراق هي اثنتان حسب جميع معايير المعلومات (LR, FPE, AIC, SC, HQ)، استناداً إلى ذلك فإنَّ فجوة الإبطاء المثلى لغرض إجراء التكامل المشترك بين متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة وبين التَّضخُّم وإجراء التحليلي الديناميكي لمعدلات التَّضخُّم هي الإبطاء الثانية أي عند الزمن (t-2). ولتأكيد مدى ملائمة فجوة الإبطاء الثانية لمتغيرات الأُنموذج يتم رسم الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial كما في الشكل (1).

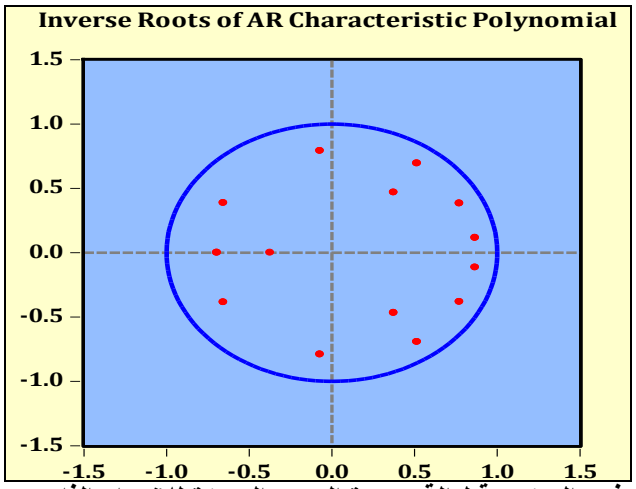

الشكل (1): الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي من الرتبة الأولى لبيانات أنموذج العراق

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة بالملحق (1)

يبين الشكل (1) أن جميع الجذور وعددها (14) قيمها المطلقة أقل من الواحد، ولذلك فهي واقعة داخل دائرة نصف قطرها الواحد الصحيح، وهذا يؤكد صلاحية الأنموذج واستقراره وخلوه من مشكلة عدم تجانس التباين في أخطاء الأنموذج نتيجة اعتماد فجوة الإبطاء المثلى الثانية (Nasrullah et al, 2021: 8).

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك

يعرض الجدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة وبين التَّضخُّم باستعمال اختبار الحدود؛ إذ نلاحظ من الجدول أنَّ قيمة (F) البالغة (25.9388) هي أكبر من الحد الأعلى I(1) وعند جميع مستويات المعنوية، عليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بعدم تساوي معاملات العلاقة طويلة الأجل ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%) بين متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة وبين معدل التَّضخُّم.

الجدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات السياسة النقدية وبين التضخم للعراق للمدة (1990-2021) باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test - Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Sig. F	I(0)	I(1)
F-statistic	25.9388**	10%	1.75	2.87
K	6	5%	2.04	3.24
		2.5%	2.32	3.59
		1%	2.66	4.05
** significant at 1% level				

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة بالملحق (1)

رابعاً: تقدير أنموذج (ARDL):

يعرض الجدول (5) نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(3,1,1,0,1,1,0) الذي يبين أثر متغيرات السياسة النقدية في معدل التضخم للعراق. واعتماداً على القيم الاحتمالية (Prob.) التي هي أقل من مستوى المعنوية (5%)، فإنه يلاحظ من نتائج الجدول أن هناك تأثير معنوي في التضخم من قبل كل من: عرض النقد الواسع، سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة الاسمي.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2):1087-1111
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.54

يعرض الجدول (6) نتائج تقدير الأُنموذج القياسي ARDL(3,1,1,0,1,1,0) الذي يبين أثر متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في معدل التَّضخُّم للعراق. واعتماداً على القيم الاحتمالية (Prob.) التي هي أقل من مستوى المعنوية (5%)، فإنَّه يلاحظ من نتائج الجدول أنَّ هناك تأثيرًا معنويًا في التَّضخُّم مِن كل من: عرض النقد الواسع، سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة الاسمي، الإنفاق العام كنسبة من (GDP)، الإيرادات العامة كنسبة (GDP).

الجدول (5): نتائج تقدير أُنموذج ARDL(3,1,1,0,1,1,0) لمتغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة والتَّضخُّم للعراق خلال المدة (1990-2021)

Dependent Variable: $Log(INF_t)$
Method: ARDL
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Selected Model: ARDL(3,1,1,0,1,1,0)
Sample: 19902021

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$Log(INF_{t-1})$	-0.429877	0.162874	-2.63931*	0.017
$Log(INF_{t-2})$	-0.291481	0.096339	-3.02559**	0.008
$Log(INF_{t-3})$	-0.169505	0.023043	-7.35618**	0.000
$Log(M2_t)$	0.424811	0.059029	7.19668**	0.000
$Log(M2_{t-1})$	-0.711687	0.108593	-6.55368**	0.000
$Log(RER_t)$	-0.974575	0.693046	-1.40622n.s	0.178
$Log(RER_{t-1})$	1.769791	0.730571	2.42247*	0.027
$Log(NIR_t)$	0.765812	0.342600	2.23529*	0.040
$Log(PSP_t)$	0.423470	0.055916	7.57336**	0.000
$Log(PSP_{t-1})$	1.463069	0.287691	5.08556**	0.000
$Log(PRE_t)$	-0.162466	0.165122	-0.98391n.s	0.339
$Log(PRE_{t-1})$	-0.899616	0.152172	-5.91182**	0.000
$Log(PDE_t)$	-0.177837	0.119433	-1.48901n.s	0.155
R-squared	0.951443		F-Stat.	45.678**
Adjusted R-squared	0.915024		Sig. (F-Stat)	0.000

** significant at 1% level
* significant at 5% level
n.s not significant

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة بالملحق (1)

1- تقدير وتحليل العلاقة طويلة الأَجل:

يعرض الجدول (6) نتائج تقدير الأُنموذج القياسي ARDL(3,1,1,0,1,1,0) الذي يبين أثر متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في معدل التَّضخُّم للعراق في الأَجل الطويل؛ إذ يتبيَّن من الجدول أنَّ الأُنموذج القياسي المقدر في الأَجل الطويل هو:

$$Log(\widehat{INF}_t) = -0.1517Log(M2_t)+0.42056Log(RER_t)+0.4050Log(NIR_t) +0.9977Log(PSP_t) - 0.5617Log(PRE_t) - 0.0940Log(PDE_t \ldots (10)$$

الجدول (6): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأَجل لأُنموذج ARDL(3,1,1,0,1,1,0) لمتغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة والتَّضخُّم للعراق خلال المدة (1990-2021)

ARDL Long Run Form
Dependent Variable: $Log(INF_t)$
Selected Model: ARDL(3,1,1,0,1,1,0)
Sample: 19902021

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

$Log(M2_t)$	-0.151717	0.035992	-4.21527**	0.000
$Log(RER_t)$	0.420557	0.033522	12.5455**	0.000
$Log(NIR_t)$	0.405006	0.083366	4.85819**	0.000
$Log(PSP_t)$	0.997713	0.005625	177.367**	0.000
$Log(PRE_t)$	-0.561692	0.052658	-10.6668**	0.000
$Log(PDE_t)$	-0.094051	0.024190	-3.88807**	0.001
** significant at 1% level				

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتمادًا على بيانات الدراسة بالملحق (1)

ويمكن تفسير نتائج الجدول على النحو الآتي:

عرض النقد الواسع ($M2_t$): استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (0.000) الَّتي هي أقل من مستوى المعنوية (1%)، فهذا يعني أَنَّ هناك تأثيرًا معنويًا سالبًا لعرض النقد الواسع في التَّضخُّم في الأَجل الطويل، فعند زيادة السيولة النقديَّة في العراق بـ (1%) فإنَّ ذلك يؤدي إلى تراجع معدل التَّضخُّم في الأَجل الطويل بـ (0.15%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في الأُنموذج. ويتضح من هذه النتيجة التأثير الضعيف لعرض النقد الواسع في معدل التَّضخُّم في العراق. وتُعَدُّ هذه النتيجة مخالفة للمنطق الاقتصادي الذي ينص على (وجود علاقة طردية بين عرض النقد والتَّضخُّم، إذ إنَّ زيادة نمو عرض النقد يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مِمَّا ينعكس على زيادة المستوى العام للأَسعار ومن ثُمَّ ارتفاع التَّضخُّم)، ويمكن أن يعزى سبب هذه المخالفة إلى أَنَّ عرض النقد في العراق يتأثر كثيراً بالسياسة الماليَّة الَّتي كانت توسعية خلال معظم سنوات الدراسة بسبب الظروف التي مر بها البلد، بينما يتدخل البنك المركزي بأَدوات عديدة لكبح التَّضخُّم منها مزادات العملة لتثبيت سعر الصرف الاسمي. وكذلك فإنَّ السيولة المصرفية في العراق تُعَدُّ أموال محتجزة عن التداول وتحتاج إلى مُدَّة طويلة لإطلاقها بسبب أن أَغلب البنوك التجارية في العراق هي بنوك تابعة للحكومة وتحتاج إلى تشريعات وأذونات من السلطة التشريعية لمنح القروض. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (مطوق، 2015، 74).

سعر الصرف الحقيقي (RER_t): استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (0.000) الَّتي هي أَقل من مستوى المعنوية (1%)، فهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي موجب لسعر الصرف الحقيقي في معدل التَّضخُّم في العراق في الأَجل الطويل، فعند زيادة سعر الصرف الحقيقي بـ (1%)، فإنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التَّضخُّم في الأَجل الطويل بـ (0.42%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في الأُنموذج. وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصاديَّة التي تبين أن العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التَّضخُّم هي علاقة طردية. ويمكن تفسير هذه العلاقة كون أن العراق هو دولة مستهلكة تعتمد على استيراد السلع من الخارج وهذا يؤدي إلى ارتفاع عوامل الإنتاج، لأَنَّه كلما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي فإنَّ أَسعار البضائع المستوردة سوف يرتفع؛ لأَنَّ التعامل يكون مع الخارج بالدولار. فضلًا عن ذلك فإنَّ زيادة الطلب الذي لا يقابله زيادة العرض أَو الإنتاج وكذلك زيادة النفقات العسكرية وزيادة الرواتب وارتفاع أَسعار الوقود وتردي الوضع الأمني، كل هذا يؤدي إلى زيادة الأَسعار بشكل عام. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات مثل دراسة (عزيز، 2021، 242)، ودراسة (بتال و آخرون، 2014، 54).

سعر الفائدة الاسمي (NIR_t): استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (0.000) الَّتي هي أَقل من مستوى المعنوية (1%)، فهذا يعني أَنَّ هناك تأثيرًا معنويًا موجبًا لسعر الفائدة الاسمي في معدل التَّضخُّم في العراق في الأَجل الطويل، فعند زيادة سعر الفائدة الاسمي بـ (1%) فإنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التَّضخُّم في الأَجل الطويل بـ (0.40%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في الأُنموذج. وتخالف هذه النتيجة منطق النظرية الاقتصاديَّة

التي تنص على أن (زيادة أَسعار الفائدة تؤدي إلى امتصاص التَّضخُّم على اعتبار أن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الادخار ومن ثُمَّ امتصاص جزء من المعروض النقدي الفائض في الاقتصاد مِمَّا يحد من التَّضخُّم بوصفه ظاهرة نقدية بحتة، ومن ثُمَّ فإنَّ العلاقة عكسية بينهما). ويبدو من هذه النتيجة أَنَّ العلاقة بين سعر الفائدة الاسمي والتَّضخُّم في العراق تتفق مع وجهة نظر الاقتصادي السويدي (Kent Wicksell) الذي فرق بين سعر الفائدة الاسمي (السوقي) وسعر الفائدة الحقيقي (الطبيعي)، فالأَوَّل يمثل سعر الفائدة السائد لدى البنوك التجارية الذي يمثل ثمن رأس المال، والثاني يمثل العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار رأس المال الحقيقي الجديد الَّذي يعبر عن الكفاية الحدية لرأس المال، إذ يرى (Wicksell) أنه عندما يتساوى سعر الفائدة الاسمي مع سعر الفائدة الحقيقي فإنَّه لا يحدث أي تغير في الأَسعار (التَّضخُّم ثابت)، أَمَّا إذا ارتفع سعر الفائدة الاسمي عن سعر الفائدة الحقيقي فإنَّ الأَسعار تتجه إلى الارتفاع ويحدث التَّضخُّم ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة الاسمي عن سعر الفائدة الحقيقي.

الإنفاق العام (PSP_t): استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (0.000) الَّتي هي أَقل من مستوى المعنوية (1%)، فهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي موجب للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على التَّضخُّم في العراق في الأَجل الطويل، فعند زيادة نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التَّضخُّم في الأَجل الطويل بـ (1%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في الأُنموذج. وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصاديَّة، إذ إنَّ زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة عرض النقد وهذا بدوره يعمل على زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثُمَّ ارتفاع المستوى العام للأَسعار والتَّضخُّم. وتؤيد الكثير من الدراسات الاقتصاديَّة الخاصة بالعراق.

الإيرادات العامة (PRE_t): استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (0.000) الَّتي هي أَقل من مستوى المعنوية (1%)، فهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي سالب للإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على معدل التَّضخُّم في العراق في الأَجل الطويل، فعند زيادة نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإنَّ ذلك يؤدي إلى تراجع معدل التَّضخُّم في الأَجل الطويل بـ (0.56%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في الأُنموذج. وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصاديَّة، من أن الإيرادات العامة يمكنها وضع الاقتصاد على مسار أسلم في المدى الطويل بالاستثمار في البنية التحتية والرعاية الطبية والتعليم؛ والتوزيع العادل للدخول والفرص عن طريق نظام عادل للضرائب والتحويلات؛ وتوفير الخدمات العامة الأَساسية، وهذه الإجراءات من شأنها تهدئة التَّضخُّم.

الدين العام (PDE_t): استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (0.000) الَّتي هي أَقل من مستوى المعنوية (1%)، فهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي سالب للدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على معدل التَّضخُّم في العراق في الأَجل الطويل، فعند زيادة نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإنَّ ذلك يؤدي إلى تراجع معدل التَّضخُّم في الأَجل الطويل بـ (0.09%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في الأُنموذج. ويتضح من هذه النتيجة أنه على الرغم من أن زيادة الدين العام تعمل على امتصاص معدلات التَّضخُّم المرتفعة إلَّا أَنَّه يبدو للدين العام في العراق تأثير ضعيف في معدل التَّضخُّم (Aimola & Odhiambo, 2020, 21).

معادلة تصحيح الخطأ: إن معادلة تصحيح الخطأ في الأَجل الطويل ستأخذ الشكل الآتي:

$$EC_t = Log(INF_t) + 0.1517Log(M2_t) - 0.42056Log(RER_t) - 0.4050Log(NIR_t) - 0.9977Log(PSP_t) + 0.5617Log(PRE_t) + 0.0940Log(PDE_t) \dots\dots (11)$$

ويعرض الجدول (7) نتائج تقدير أُنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة طويلة الأَجل بين متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة وبين معدل التَّضخُّم للعراق خلال المدة (1990-2021).

الجدول (7) معامل أُنموذج تصحيح الخطأ (ECM) للعلاقة طويلة الأَجل بين متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة والتَّضخُّم للعراق خلال المدة (1990-2021)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT_{t-1}	-1.89086	0.11967	-15.8007**	0.000
** significant at 1% level				

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتمادًا على بيانات الدراسة بالملحق (1)

تؤكد نتائج الجدول (8) على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأَجل بين متغيرات الأُنموذج، أي أَنَّ هناك علاقة توازنية طويلة الأَجل بين متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة وبين معدل التَّضخُّم في العراق، إذ يظهر معامل التكامل المشترك بقيمة سالبة ومعنوية عند (1%) إذ تقدر قيمته بـ (-1.89086) وهو يشير إلى مقدار التغير في معدل التَّضخُّم نتيجة انحراف متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في الأَجل القصير عن قيمها التوازنية في الأَجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منها، أي أَنَّ معدل التَّضخُّم سوف يستغرق نصف سنة تقريباً ليعود إلى قيمته التوازنية في الأَجل الطويل بعد آثار الصدمات في متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة لأَنَّ $\frac{1}{1.89086} = 0.53 \cong 0.5$ year.

وللتأكيد على وجود علاقة طويلة الأَجل بين متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة وبين التَّضخُّم يتم استعمال اختبار والد Wald الذي يعتمد على حساب الاحصائتين (F) و (χ^2)، إذ تنص فرضية العدم هنا على تساوي جميع معاملات المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ذات فجوة الإبطاء الواحدة ومساواتها بالصفر، وقد كانت النتائج كما في الجدول (8) تقدير وتحليل العلاقة قصيرة الأَجل:

يعرض الجدول (8) نتائج تقدير الأُنموذج القياسي ARDL(3,1,1,0,1,1,0) الذي يبين أثر متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في معدل التَّضخُّم في العراق في الأَجل القصير.

يتضح من نتائج الجدول أَنَّ الأُنموذج القياسي المقدر في الأَجل القصير هو:

$$\Delta Log(I\hat{N}F_t) = 0.4248\Delta Log(M2_t) - 0.9746\Delta Log(RER_t) + 0.4235\Delta Log(PSP_t) - 0.1625\Delta Log(PRE_t) \quad \dots\dots (12)$$

الجدول (8): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأَجل لأُنموذج ARDL(3,1,1,0,1,1,0) لمتغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة والتَّضخُّم للعراق خلال المدة (1990-2021)

ARDL Short Run Form
Dependent Variable: $\Delta Log(INF_t)$
Selected Model: ARDL(3,1,1,0,1,1,0)
Sample: 19902021

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$\Delta Log(M2_t)$	0.424811	0.083389	5.09433**	0.000
$\Delta Log(RER_t)$	-0.974575	0.365052	-2.66968*	0.016
$\Delta Log(PSP_t)$	0.423470	0.143133	2.95857**	0.009
$\Delta Log(PRE_t)$	-0.162466	0.188697	-0.86099n.s	0.402
R-squared	0.9584		F-Stat.	53.7242**
Adjusted R-squared	0.9470		Sig. (F-Stat)	0.000

** significant at 1% level
* significant at 5% level
ns not significant

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتمادًا على بيانات الدراسة بالملحق (1)

كما يتبيَّن من الجدول ما يلي:

عرض النقد الواسع ($M2_t$): هناك تأثير معنوي موجب لعرض النقد الواسع في التَّضخُّم في الأَجل القصير، فعند زيادة السيولة النقديَّة في العراق بـ (1%) فإنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التَّضخُّم في الأَجل الطويل بـ (0.42%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في الأُنموذج.

سعر الصرف الحقيقي (RER_t): هناك تأثير معنوي سالب لسعر الصرف الحقيقي في معدل التَّضخُّم في العراق في الأَجل القصير، فعند زيادة سعر الصرف الحقيقي بـ (1%)، فإنَّ ذلك يؤدي إلى تراجع معدل التَّضخُّم في الأَجل الطويل بـ (0.97%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في الأُنموذج.

الإنفاق العام (PSP_t): هناك تأثير معنوي موجب للإنفاق العام في معدل التَّضخُّم في العراق في الأَجل القصير، فعند زيادة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%)، فإنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التَّضخُّم في الأَجل الطويل بـ (0.42%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة في الأُنموذج.

الإيرادات العامة (PRE_t): عدم وجود تأثير معنوي للإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق في الأَجل القصير.

يُعَدُّ الأُنموذج القياسي المقدر معنوياً من الناحية الإحصائية، أَي أَنَّ جميع متغيرات السياسة النقديَّة تؤثر معنوياً في معدل التَّضخُّم في الأَجل القصير. فضلًا عن ذلك فإنَّ الأُنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية إذ إنَّ (95%) من التغيرات في معدل التَّضخُّم سببها متغيرات السياسة النقديَّة والماليَّة الواردة بالأُنموذج (12).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

توصَّلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات المتعلقة بالجانب الوصفي والقياسي وهي كما يأتي:

1. التأثير السالب والضعيف لعرض النقد الواسع في معدل التضخم في العراق في الأجل الطويل، وعلى الرغم من مخالفة هذه النتيجة للمنطق الاقتصادي فإنه يمكن أن يعزى سبب ذلك إلى أن عرض النقد في العراق يتأثر كثيراً بالسياسة المالية والتي كانت توسعية خلال معظم سنوات الدراسة بسبب الظروف التي مر بها البلد، بينما يتدخل البنك المركزي بأدوات عديدة لكبح التضخم منها مزادات العملة لتثبيت سعر الصرف الاسمي. وكذلك فإن السيولة المصرفية في العراق تعتبر أموال محتجزة عن التداول وتحتاج إلى فترة طويلة لإطلاقها بسبب أن أغلب البنوك التجارية في العراق هي بنوك تابعة للحكومة وتحتاج إلى تشريعات وأذونات من السلطة التشريعية لمنح القروض.
2. يلعب سعر الفائدة الاسمي في العراق دوراً سلبياً في معالجة التضخم في الأجل الطويل، فزيادة سعر الفائدة الاسمي يؤدي إلى زيادة لتضخم، وهذا مخالف للمنطق الاقتصادي. ويبدو من هذه النتيجة حسب وجهة نظر الاقتصادي السويدي (Kent Wicksell) أن سعر الفائدة الاسمي السائد لدى البنوك التجارية في العراق قد تجاوز سعر الفائدة الحقيقي والذي يمثل العائد المتوقع من استثمار رأس المال ولذلك فإن الأسعار ستتجه إلى الارتفاع ويحدث التضخم. وقد تحققت مثل هذه العلاقة ما بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم في بلدان (مصر، الجزائر، الأردن) في الأجل الطويل.
3. للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي دوراً إيجابياً في الحفاظ على مستويات مقبولة من التَّضخُّم في العراق في الأَجل الطويل، فتخفيض الإنفاق العام يؤدي إلى تراجع التَّضخُّم

بتخفيض عرض النقد ومن ثُمَّ تراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثُمَّ انخفاض المستوى العام للأسعار والتَّضخُّم.

4. تؤدِّي الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي دوراً مثبطاً للتضخم في العراق في الأَجل الطويل، إذ ظهرت العلاقة سالبة بين الإيرادات العامة ومعدل التَّضخُّم، ولذلك فإنَّ زيادة الإيرادات العامة سيعمل على خفض التَّضخُّم في الأَجل الطويل.
5. للدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تأثير معنوي عكسي على معدل التَّضخُّم في العراق في الأَجل الطويل، وتشير هذه النتيجة إلى أَنَّ العراق يُعَدُّ من البلدان المدينة ذات مستويات الدين العام العالية والأَسواق الماليَّة الأقل نمواً.
6. إن أهمية التنسيق بين السياستين النقدية للسيطرة على التضخم في العراق ظهر أيضاً من خلال التحليل الديناميكي للتضخم باستخدام دالة تحليل نبضات الاستجابة، فقد كان للصدمات في كل من عرض النقد الواسع، سعر الفائدة الاسمي، الإنفاق العام، والإيرادات العامة. فقد تبين أن أثر الصدمة في عرض النقد الواسع قد يمتد إلى أربع سنوات لاحقة، أما تأثير الصدمة في سعر الفائدة الاسمي قد يمتد أثرها إلى خمس سنوات لاحقة، وبالنسبة للصدمة في الإيرادات العامة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) يظهر تأثيرها الإيجابي في السنة الثانية لتسبب خفض معدل التضخم.

ثانياً: المقترحات

هناك مجموعة من المقترحات التي يوصي بها الباحثان من خلال دراستهما وهي :

1- ينبغي السلطة النقدية مراقبة تغيرات عرض النقود عند اعتماد التقييد النقدي كسياسة للحد من الضغوط التضخمية للأسعار، لان التسارع في معدل عرض النقود إلى تأجيج الأسعار، مما قد يفضي إلى نتائج غير مرغوبة على صعيد رسم السياسة النقدية وزيادة التضخم بشكل كبير.
2- تحرير أسعار الفائدة بين البنك المركزي والمصارف التجارية واستقلالية أسعار الفائدة عن البنك المركزي مما ينعكس تأثيره على المعروض النقدي وبالتالي التأثير الإيجابي على التضخم.
3- تنظيم استخدام الموارد المالية والمصروفات مما يقلل اللجوء للدين العام وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من السيطرة وتقليل الدين العام مما ينعكس على تقليل التضخم.
4- ينبغي على الحكومة العراقية تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على النفط (اقتصاد ريعي)، والاتجاه الى القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل التجارة والصناعة والزراعة والسياحة مما ينعكس هذا الامر ايجاباً على الاقتصاد العراقي.

Sources:

1- Abdel Hadi, Aya Alaa El-Din and Abbas, Sobhi Hassoun. (2021), The impact of monetary policy in achieving monetary stability in Iraq, an analytical study for the period 2004-2020), Iraqi Journal of Economic Sciences, No. 73, 227-247.
2- Abdel Qader, Rosho. (2020), The legal framework for monetary policy in light of the economic challenges in Algeria during the period 2001-2018, North African Economics Journal, Volume 16, Issue 22, 65-80.
3- Abdul Latif, Hamsa Qusay and Khamas, Omar Adnan. (2017), Financial Policy Performance in Iraq after 2003, Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, No. 52, pp. 317-332.

4- Aimola, a.u. & odhiambo, n.m. (2020), public debt and inflation: a review of international literature, **folia oeconomica stetinensia**, vol. (20), no. (1), 9-24.
5- Al-Daami, Abbas Kazem Jassim and Al-Saadi, Zahraa Youssef Abbas. (2020), Intermediate goals of monetary policy and their relationship to the output gap and inflation in Iraq for the period (1990-2015), Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume 14, Issue 55, 82-108.
6- Al-Hakim, Nisreen Muhammad Taher and Youssef, Akram Saleh. (2021), The impact of the efficiency of quantitative tools of monetary policy on the financial soundness of banks, an applied study in a sample of commercial banks registered in the Iraqi Stock Exchange for the period from (2007-2017), Academic Journal of Nawroz University, Volume 10, Issue 2, 54-75.
7- Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).
8- Allen, Tony. (2020), Public Financial Management: Revenue, Center for Financial and Management Studies, University of London, pp. 1-24
9- Al-Mubarak, Hassan Haider Abdul Karim. (2023), Inflation rates and their impact on historical returns for a sample of banks operating in the Iraqi stock market for the period 2012-2018, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume, Issue 13, Issue 1, pp. 40-54.
10- Alpago, Hasan. (2021), Inflation as an instrument of monetary regulation, Imgelem, 5(9), pp. 281-293.
11- Al-Waeli, Khudair Abbas Hussein, (2017), Using the ARDL method to estimate the impact of macroeconomic policies on some economic variables in Iraq, PhD thesis, University of Karbala, Iraq.
12- Beida, Sabreen Qasim and Al-Kubaisi, Muhammad Saleh and Al-Khazraji, Thuraya Abdel Rahim. (2021), The role of monetary policy in reducing inflation in Iraq through the post-2003 monetary sterilization mechanism, Journal of Economics and Administrative Sciences, Volume 27, Issue 126, 454-481.
13- Bhattacharyya, Nikhilesh. (2012), Monetary policy and employment in developing Asia, international labor organization I LO As ia- Paci f ic Wor king Paper Ser ies, pp 1- 18.
14- Dalf, Louay Khalaf and Zahou, Saber Muhammad. (2021), Quantitative tools for monetary policy and their role in enhancing monetary stability in Iraq for the period (2004-2019), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 17, Issue 55, 380-396

15- Davig , troy and leeper , eric . M . (2009) , monetary – fiscal policy interactions and fiscal stimulus , caepr # 010 , 25 june , pp. 1-39 .
16- Davoodi, Hamid R and Dixit, Shiv and Pinter, Gabor. (2013), Monetary Transmission Mechanism in the East African Community: An Empirical Investigation, IMF working paper, WP/13/39, pp. 1 – 58.
17- Dawoud, Osama Hashem and Al-Husseini, Ahmed Khalil. (2023), Analysis of the relationship between money supply and inflation in Iraq for the period 2003-2020, Journal of the College of Management and Economics for Economic Studies, Volume 15, Issue 1, pp. 87-100.
18- de Paula, Luiz Fernando and Fritz, Barbara and Prates, Daniela M. (2017), Keynes at the periphery: Currency hierarchy and challenges for economic policy in emerging economies, Journal of Post Keynesian Economics, VOL 40, NO 2, pp 183–202
19- Dragne , luminita and balaceanu , cristina . (2014) , theories and monetary policy international **journal of academic research in economic and management sciences** , vol 3 , no 2 , pp 303 – 310 .
20- Electivism, religion. (2018), The effectiveness of fiscal policy and its role in achieving social development, Journal of Economics and Development, Volume 6, Issue 2, pp. 171-187.
21- Ezejiofor , raymond a and echekoba, felix nwaolisa . (2015) , tax as a fiscal policy and manufacturing company's performance as an engine for economic growth in nigeria , european journal of business, economics and accountancy , vol. 3, no. 3 , pp 1- 2.
22- Giovanni, Julian Di and Shambaugh, Jay C. (2007), the impact of foreign interest rates on the economy: the role of the exchange rate regime, national bureau of economic research, working paper 13467, pp 1 – 44.
23- Hassan, Diaa Abdul Razzaq, 2022, Fiscal Policy and Its Impact on Money Supply, An Analytical Analytical Study of the Iraqi Economy for the Period (2010 - 2020), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume (3) Issue (1).
24- Hussein, Abdul Razzaq Hamad and Hafez, Abu Bakr Amer. (2021), The impact of some monetary policy variables on attracting foreign direct investment in Iraq for the period (2004-2018), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 17, Issue 53, 515-531.
25- Ikram, Ben Azza and Abdel Latif, Shaleel. (2018), Evaluation of monetary policy tools and their role in achieving growth, an analytical study during the period 1990 - 2017, Al-Bashaer Economic Journal, Volume 4, Issue 2, 178-197.
26- Karmoush Muhammad Shuaib, 2023, Measuring and analyzing the impact of inflation and trade on the gross domestic product in Jordan for

the period (1977-2021), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Management and Economics, University of Fallujah, Volume (5) Issue (4).

27- Khera ,Ajri, , go run . (2019), The impact of the interaction between fiscal and monetary policy in achieving economic growth in Algeria, an econometric study during the period 1986 - 2017, PhD thesis, Abu Bakr Belkaid University - Tlemcen, Algeria.

28- Maked, Ali and Ashit, Aladdin. (2017), The Impact of Monetary and Fiscal Policies on Inflation: The Case of the Algerian Economy 1990-2015, Arab Economic Research Journal, Nos. 78-79, 72-92.

29- Malikova, dilrabo and ziyadullayeva, makhliyo. (2023), inflation: theoretical perspectives and analysis of price changes in Uzbekistan, Galaxy international interdisciplinary research journal, vol 11, no 2v, pp 204 – 207.

30- Manahi, Iftikhar Muhammad. (2014), The importance of monetary policy in economic stability in Iraq for the period (2003 - 2013), Dinanir Magazine, Issue Six, pp. 108 - 140.

31- Meherhera , madjida and bouchama , mustapha . (2021) , the effectiveness of monetary policy in achieving monetary stability in algeria for the period of (2000-2019) **, al bashaer economic journal** , vol 7 , no 1 , pp 853 – 867 .

32- Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).

33- Mokhtari, Adel and Bin Al-Bar, Ahmed. (2021), "Measuring the impact of inflation on the public budget deficit in Algeria during the period (1990-2018)," Journal of Business Administration and Economic Studies, Volume 7, Issue 2, pp. 107-122.

34- Muammar, Hamdani and Mustafa, Banai. (2021), The importance of monetary policy in targeting inflation in Algeria, an analytical study for the period (2000-2017), New Economics Journal, Volume 12, Issue 4, 901-917.

35- Muhammad, Manal Jaber Morsi. (2017), Evaluating the effectiveness of monetary policy in achieving exchange rate stability in Egypt during the period (1990-2017), Scientific Journal of Economics and Trade, Volume 47, Issue 4, 485-550.

36- Muhammad, Salah and Ibrahim Balqla, Abdel-Ghani, Hariri. (2021), Anticipating the challenges of monetary policy in achieving economic stability in developing economies - a reference to the Algerian economy

during the period 2001-2018, Journal of Economic, Management and Commercial Sciences, Volume 14, Issue 1, 567-587.

37- Mukherjee, Sanchita and Bhattacharya, Rina. (2011), Inflation Targeting and Monetary Policy Transmission Mechanisms in Emerging Market Economies, IMF Working Paper, WP/11/229, pp. 1-27.

38- Musa, Ida Badros Akob and Farhan, Saadoun Hussein, 2023, The impact of some macroeconomic policy variables on public debt in economically transformed countries for the period (1990 - 2020): The Romanian economy as a model, Journal of Business Economics for Applied Research, College of Management and Economics, University of Fallujah, vol. (5) Issue (2).

39- Najm, Rafah Adnan. (2020), The effect of money supply, exchange rate, and gross domestic product on inflation in the Turkish economy for the period (1980 - 2018), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 16, Issue 4, pp. 189 - 207.

40- Nasser, Abeer Ali and Hadi, Salem Awad. (2019), The role of fiscal policy tools to reduce the state's general budget deficit according to the terms of the International Monetary Fund, applied research in the Iraqi Ministry of Finance - Budget Department, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 14, Issue 48, pp. 1-13.

41- Richard , eze onyekachi . (2014) , impact of fiscal policy on the manufacturing sector output in nigeria: an error correction analysis , british journal of business and management research , vol.1, no.2, pp.31-54 .

42- Trichet , jean – jean . (2011), **The monetary policy of the ECB**, Third edition , ECB , Frankfurt – Germany.

43- Yahya, Madreka Thanoun, Al-Fakhry, Omar Hisham Sabah and Zaino, Zeina Abdel Qader. (2022), The nature of inflation in some Arab countries and its impact on their economic growth for the period (1990 - 2022), Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 13, Issue 1, pp. 29 – 39.

الملحق (1) بيانات الدراسة الخاصة بالعراق للمدة (1990-2021)

السنوات	(1) معدل التضخم (%)	(2) عرض النقد الواسع (مليار دينار)	(3) سعر الصرف الحقيقي	(4) سعر الفائدة الاسمي (%)	(5) الإنفاق العام (% من GDP)	(6) الإيرادات العامة (% من GDP)	(7) الدين العام (% من GDP)
1990	51.70	26,983	7841	6.13	58.10	15.20	173.69
1991	185.95	31,722	7273	6.13	75.50	10.00	1202.75
1992	83.62	56,829	8570	6.13	55.20	4.40	979.80
1993	207.69	13,366	10104	6.50	47.50	2.80	1287.22
1994	458.50	27,686	11647	6.50	27.90	1.50	1605.50
1995	370.31	77,333	9020	7.25	6.65	1.03	1592.50

السنوات	(1) معدل التضخم (%)	(2) عرض النقد الواسع (مليار دينار)	(3) سعر الصرف الحقيقي	(4) سعر الفائدة الاسمي (%)	(5) الإنفاق العام (% من GDP)	(6) الإيرادات العامة (% من GDP)	(7) الدين العام (% من GDP)
1996	-16.12	10,841	7736	7.25	4.60	1.51	1246.80
1997	23.06	12,425	8088	7.25	3.99	2.71	727.59
1998	14.77	16,462	7882	7.25	5.35	3.03	763.89
1999	12.58	18,574	8709	7.35	2.99	2.08	497.93
2000	4.98	22,140	8393	7.35	3.67	2.79	361.74
2001	16.37	28,380	7412	6.35	5.01	3.11	476.43
2002	19.32	38,522	6403	6.35	11.77	7.22	527.92
2003	33.62	69,534	4848	6.35	24.60	12.25	780.51
2004	26.96	12,254	2943	6.00	60.03	61.65	344.31
2005	37.96	14,684	2250	7.00	35.76	54.91	227.34
2006	53.23	21,080	1511	16.00	40.62	51.34	143.16
2007	30.07	26,956	1478	20.00	34.85	48.75	117.08
2008	12.66	34,920	1295	16.75	45.05	54.00	74.16
2009	6.87	45,438	1184	8.83	36.89	36.66	87.37
2010	2.88	60,386	1170	6.25	43.00	43.03	53.53
2011	5.80	72,178	1141	6.00	36.03	47.57	40.71
2012	6.09	75,466	1094	6.00	41.12	46.86	34.78
2013	1.88	87,679	1089	6.00	42.88	40.98	31.98
2014	2.24	90,728	1083	6.00	46.02	35.85	32.86
2015	1.39	84,527	1070	6.00	35.20	33.23	56.93
2016	0.56	90,466	1091	4.33	33.51	27.40	66.96
2017	0.18	92,857	1115	4.00	33.44	34.29	59.06
2018	0.37	95,391	1136	4.00	29.54	38.93	47.76
2019	-0.20	103,441	1159	4.00	38.24	40.10	45.12
2020	0.67	119,906	1176	4.00	39.64	28.15	84.30
2021	6.04	139,886	1412	4.00	39.16	27.77	59.16

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 1-https://data.albankaldawli.org/
2، 3، 4، 5، ، 6، 7 البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية للأعوام 1990-2021.